

قضايا العلاقات الصينية- الأمريكية وأثرها على مستقبل النظام الدولي

"دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠٢١"

إعداد

نهى أحمد عبد الرحمن أبو العينين

أ.د/ عبدالعال الديربي
أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية
السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

د/ محمود صافي
مدرس العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد-جامعة السويس

الملخص :

أتبع الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" استراتيجية تقوم على التشديد على المخاطر المتأتية من القوة الصاعدة (الصين) التي رأي أنها تسعى للهيمنة، وتتحدى الهيمنة العالمية الأمريكية. ومن ثم شهدت العلاقات الأمريكية الصينية، منذ العام ٢٠١٧، توتراً في العديد من القضايا المشتركة، وأبرزها الخلافات التجارية والخلاف حول ملف حقوق الإنسان وأزمة تايوان، ولم تكن تلك الخلافات جديدة في العلاقات الأمريكية-الصينية، فالإدارة السابقة لأوباما أعادت تقييم جدوى العلاقات مع الصين، لكن دون اتخاذ أي خطوات عدائية. ومن ثم سنتناول تلك الدراسة القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية الصينية كخلفية تاريخية وذلك حتى الفترة الرئاسية للرئيس السابق ترامب من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وأثر تصاعد تلك الخلافات على مستقبل النظام الدولي.

الكلمات الدالة : قضايا / العلاقات / الأمريكية/ الصينية/ النظام/ الدولي/ ترامب.

Abstract

The former US president "Trump" Pursued a strategy based on stressing the risks posed by the rising power (China), which he

saw as seeking hegemony and challenging US global hegemony. Hence, the US-Chinese relations have witnessed, since 2017, tension in many common issues, most notably the trade disputes and the dispute over the human rights file and the Taiwan crisis, and these differences were not new in the US-Chinese relations, as the previous Obama administration reevaluated the feasibility of relations with China, But without taking any hostile steps. accordingly, this study will address contentious issues in US-Chinese relations as a historical background until the presidential term of former President Trump from 2017 to 2021, and the impact of the escalation of those differences on the future of the international system.

Key words:

issues/relations/American/chinese/system/international/Trump.

مقدمة :

منذ أنهبأر الاتحاد السوفيتي شهد النظام الدولي تغييراً في طبيعة العلاقات الدولية، وكانت العلاقات الأمريكية- الصينية من ابرز هذه التغييرات نظراً لامتلاك كلتا الدولتين القدرات التي تؤهلها للتأثير في محيطها. حيث تمتلك الولايات المتحدة المقومات الشاملة التي تمكنها من التأثير في قرارات الدول الأخرى بما يحقق أهدافها الشاملة التي تمكنها من التأثير في قرارات الدول الأخرى بما يحقق أهدافها ومصالحها، أما الصين فهي الأخرى مرشحة للعب دور عالمي من خلال قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والثروة البشرية الهائلة، وهو ما يرشحها لأن تصبح قوة عالمية قادمة. ونظراً لاختلاف الدولتين في نظمهما الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية أصبح من الطبيعي وجود اختلافات جوهرية بينهما. فضلاً عن أن العلاقات

الأمريكية الصينية، وبسبب كثافة المصالح المشتركة بينهما، أصبحت تتميز بطبيعة مزدوجة فمن جهة تؤكد الدولتان على ضرورة التنسيق والتعاون بينهما، ومن ناحية أخرى تتصاعد الخلافات بينهما. فمنذ ذلك التاريخ أختلفت تعامل الإدارات الأمريكية مع الصين، ما بين الإحتواء أو المشاركة، وتصاعدت تدريجياً حدة الخلافات حول القضايا التجارية، لكن في عهد الرئيس الأمريكي السابق ترامب تصاعدت حدة الخلافات الأمريكية الصينية بالعداء الصريح لها، وهو ما قوض الهدف الأساسي للولايات المتحدة والمتمثل في منافسة الصين. ومن ثم هدفت الدراسة إلى تحليل القضايا المتعلقة بالأزمة التجارية وأزمة تايوان وملف حقوق الإنسان في العلاقات الأمريكية-الصينية، وأثر ذلك على مستقبل النظام الدولي، وذلك استناداً إلى المنهج التحليلي الوصفي، حيث يتم تناول أبعاد القضايا الخلافية بين الجانبين الأمريكي والصيني تناولاً علمياً دقيقاً وتحليل أبعادها وتأثيرها على مستقبل النظام الدولي، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢١، وأنقسمت الدراسة لثلاثة أجزاء :

أولاً : القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية الصينية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

ثانياً : القضايا المتعلقة بأزمة تايوان وحقوق الإنسان والنزاع التجاري في العلاقات الأمريكية الصينية في عهد ترامب.

ثالثاً : أثر الخلافات الأمريكية - الصينية على مستقبل النظام الدولي.

أولاً: القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية الصينية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي

لم تكن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة تعتبر أهم علاقة ثنائية في العالم إلا في العقد الأخير. وبناءً على ذلك، فإن مستقبل تلك العلاقات لا يؤثر فقط على التنمية الخاصة بالبلدين، و لكن يؤثر أيضاً على مستقبل العالم أجمع. وقد بدأ التدهور في العلاقات الصينية الأمريكية منذ العقد الماضي، وفي ضوء ذلك من الضروري إلقاء نظرة على خلفية العلاقات الصينية الأمريكية التي توفر لنا نظرة ثاقبة للتعامل مع المواقف الحالية والمستقبلية. فمنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩م، شهدت العلاقة بين الجانبين قدر من التوافق وذلك

حتى أواخر الثمانينات، حينما تكشفت حقيقة التحولات داخل الكتلة الشرقية، وبداية تفكك هيكل الأمن والاقتصاد التابعة للمعسكر السوفيتي-الأوروبي الشرقي، فأصبحت واشنطن أكثر تحلاً في علاقاتها بالصين، وأقل رغبة في استمالتها^١ خاصة بعد أحداث ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩، حيث أصدر الكونجرس الأمريكي مجموعة من القرارات التي اعتبرت الصين بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية وصلت إلى حد فرض عقوبات اقتصادية على الصين،^٢ فقد قامت الولايات المتحدة بإجراءات قاسية، منها :

* حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة، ووقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية إليها.

* تأكيد الحكومة الأمريكية مشاركتها في قضايا هونج كونج الاقتصادية السياسية.

* اقتراح قانون يسمح بتمديد تأشيرات الإقامة للطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة. كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في الخامس من يونيو عن تبنيه لسلسلة الإجراءات العقابية ضد الصين، بما في ذلك وقف جميع الزيارات والتبادلات بين كبار المسؤولين ووقف جميع الصفقات العسكرية والتجارية بين البلدين وإعادة النظر في مسألة إقامة الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة. ومن ثم فقد جمدت إدارة بوش العلاقات الصينية الأمريكية تحت شعار حماية "حقوق الإنسان"، مما دل على أهمية قضية حقوق الإنسان في هذه العلاقات.^٣

لكن نتيجة لضغوط الشركات الأمريكية الضخمة، ورفض الصين الاشتراطات الأمريكية المسبقة، فقد تم إلغاء العقوبات الأمريكية، واتبعت الولايات المتحدة سياسة الترويج من خلال:

* إدخال الصين في مشاريع وأبحاث الفضاء الأمريكية.

* إدخال الصين في مشاريع عضوية نظام السيطرة على تقنيات الصواريخ الباليستية.

* المساهمة في تطوير البرنامج النووي السلمي الصيني. كما ساهم موقف الصين وموافقته على العقوبات ضد العراق، إبان حرب الخليج، في إنعاش الحوار الأمريكي- الصيني، وعادت العلاقات إلى ما كانت عليه.^٤

وقد أختار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التجارة كنهج رئيسي في التعامل مع الصين مانحاً إياها أفضلية في التجارة، ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ بعد مفاوضات فاشلة عام ١٩٩٩. فقد تغاضى كلينتون خلال زيارته للصين عام ١٩٩٨ عن توجيه أي انتقاد بشأن حقوق الإنسان ولم يذكر بكلمة واحدة أحداث (تيانمين)، بل اضطر للأعتراف خلال لقائه مع طلبة جامعة بكين بأن الولايات المتحدة تواجه مشاكل في مجال رعاية حقوق الإنسان. حتى إزاء مشكلة تايوان التي عكرت صفو العلاقات الصينية- الأمريكية على مدى نصف قرن. قال كلينتون في بكين (أن علاقات الولايات المتحدة في تايوان لا تشكل عقبة في وجه توحيد الجزيرة مع الصين القارية، ونحن لا نحاول المساس بسياستنا المتعلقة بصين واحدة).^٥

وشهدت العلاقات الأمريكية- الصينية توسعاً سريعاً في التبادلات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية، والتعاون في الأمن والقضايا العالمية. ووضعت الصين علاقتها مع الولايات المتحدة على رأس جدول أعمالها، كما نفذت الولايات المتحدة استراتيجية مشاركة تجاه الصين، اعتقاداً منها أن دخول الصين إلى النظام الدولي الذي صممه وتهيمن عليه الولايات المتحدة لن يسهل فقط توازن القوى العالمية واستقرار العالم، بل سيعزز التغييرات داخل الصين.^٦

غير أن الإدارة الأمريكية للرئيس الأسبق جورج بوش الابن رفضت منذ تسلمه السلطة الشراكة الإستراتيجية مع الصين التي تعتبرها منافساً إستراتيجياً وليس شريكاً،^٧ وشملت الرؤية الأمريكية للصين قائمة إنتقادات خلال الولاية الأولى لبوش الابن منها مايلي :

١- أنها تهدد الغرب عموماً بأزمة اقتصادية حادة، لأنها تعتمد الإبقاء على عملتها المحلية (اليوان) دون مستواها الحقيقي مقارنة بالدولار الأمريكي.

٢- زيادة إنفاقها العسكري إلى نحو ٩٠ مليار دولار، أي ثلاثة أمثال الرقم الذي تعلنه بكين.

٣- التقصير في المساعدة على فرض إرادة الولايات المتحدة على كوريا الشمالية فيما يخص برنامجا النووي.

٤- رفع مستوى التوتر في شرق آسيا، وزيادة المشاعر القومية المناهضة لليابان على أيدي متظاهرين صينيين احتجوا على الغطسة اليابانية في التعامل مع جرائم الحرب العالمية الثانية وما قبلها.

٥- رأت واشنطن أن الصين تكون شبكة تحالفات تهدف إلى عزل الولايات المتحدة وإضعاف مكانتها، وبخاصة في ساحتها الخلفية في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وذلك بالتنسيق مع دول لا تحظى بالرضا الأمريكي مثل فنزويلا، وزيمبابوي، والسودان، ونيبال، وبورما، وإيران.^٨

لكن عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أحتلت قضية الحرب على أفغانستان والعراق الأولوية في أجندة إدارة بوش الابن، لكن عقب إعادة انتخابه لفترة ثانية عادت قضية الصعود الصيني تحتل أولوية بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ جرى التركيز خلال تلك الفترة على القضايا الخلافية التقليدية، إذ اتهمت واشنطن بكين بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة، وبخاصة بطالة عمال النسيج والملابس نتيجة انخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.^٩

وخلال زيارة الرئيس الأسبق بوش للصين من ١٩ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥، طالب القيادة الصينية بالسماح بمزيد من الحريات الاجتماعية والسياسية والدينية، ووجه بوش دعوة للصين كي تتخذ من تايوان نموذجاً للديمقراطية، رغم علمه بما تمثله تايوان بالنسبة للصين، إذ تعتبرها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وترغب في إستعادتها،^{١٠} وبرغم ذلك حافظت الولايات المتحدة على علاقاتها التجارية مع تايوان وعززتها منذ عام ١٩٧٩، التي تعتبر تاسع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة،

والولايات المتحدة هي ثاني أكبر شريك تجاري لتايوان. وتتمتع تايوان بتمويل من بنك التصدير والاستيراد، وضمانات مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، وحالة العلاقات التجارية العادية، وسهولة الوصول إلى الأسواق الأمريكية. واعتباراً من عام ٢٠١٣ وظفت الشركات من تايوان أكثر من ١٢٠٠ عامل في الولايات المتحدة بإجمالي تعويضات للعمال تقارب مليار دولار.^{١١}

لكن، في الفترة الأولى من إدارة باراك أوباما طالبت تايوان بشراء كمية كبيرة من طائرات الأف ١٦ من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي رفضته واشنطن وعمدت على تأجيل ذلك المطلب طوال تلك الفترة حرصاً على مصالحها مع الصين. وفي هذا الأمر ظهر اتجاهين رئيسيين حول فكرة التخلي عن تايوان : الاتجاه الأول يرى أن التخلي عن تايوان أو تقليل الدعم الأمريكي لها يؤمن ويسهل العلاقات الصينية- الأمريكية، ويساعد على التوفيق بين سياسات ومواقف البلدين تجاه القضايا الإقليمية والدولية المختلفة، ويزيل نقاط الخلاف الأساسية بينهما. بينما الاتجاه الثاني يرى أن فكرة التخلي عن تايوان أو حتى خفض الدعم الأمريكي لها بشكل كبير، سيثبت للصين أن الولايات المتحدة أصبحت ضعيفة ومتذبذبة ولا يمكن الاعتماد عليها، وقد يدفع الأمر إلى شن هجوم على تايوان لضمها إليها كما أن دعم الولايات المتحدة لتايوان يمثل أهمية كبيرة لحلفائها في المنطقة.^{١٢} فاستمرار تنامي الوضع الاستراتيجي للصين انعكس على سياساتها تجاه جيرانها الآسيويين في تحد ضمني للتفوق الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ. فمنذ أواخر عام ٢٠٠٩، ومع بعض الانقطاعات، تكررت الحوادث بين الصين واليابان والفلبين والهند حول مسألة الحدود بانتظام، بينما ظلت قدرة الصين على إبراز قوتها في ازدياد مستمر في حين تحول حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة على المستوى الثنائي وبشكل متزايد إلى الولايات المتحدة بحثاً عن الأمان ملقين برهاناتهم ضد بكين.^{١٣}

وتؤكد الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي بشكل قاطع أن الصين تسعى لإزاحة الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، وتوسيع نطاق نموذجها الاقتصادي الذي تقوده الدولة، وإعادة ترتيب المنطقة لصالحها. وعلى الرغم من أن

العديد من المراقبين يتفقون على أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين تتصاعد، إلا أنهم لا يتفقون بأي حال من الأحوال على وضعها الحالي ومسارها. فالبعض يجادل، ولاسيما الخبير الاستراتيجي الأسترالي هيو وايت والباحث الأمريكي ديفيد كانغ، بأن منطقة شرق آسيا قد وقعت بالفعل إلى حد كبير تحت نفوذ الصين، علاوة على ذلك، يجادل كلاهما بأن هذه ليست ظاهرة حتمية وضرورية، لأن آسيا هي مجال نفوذ الصين الطبيعي وأن الوضع الإقليمي للولايات المتحدة ليس مبرراً ولا مستداماً لكن يرى مراقبون آخرون أن التنافس الاستراتيجي بين القوتين مطول وواسع النطاق ومكثف، حيث تستخدم كل منهما تكتيكات مختلفة لتعزيز مصالحها ومواجهة الأخرى، لكن المؤكد أن الولايات المتحدة لم تتخلى عن حلفائها في آسيا، وأن المنطقة لا تتور في فلك النفوذ الصيني بالكامل.^٤ فقد سعت الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ الصيني في آسيا خاصة في المجال الجيوسياسي، وذلك منذ عام ٢٠٠٧ حينما اجتمعت أربع دول هي اليابان والهند وأستراليا والولايات المتحدة،^٥ لكن الصين أفشلت تلك المحاولة، حيث بعثت رسائل إلى حكومتي كلاً من الهند وأستراليا تعبر فيها عن رفضها لهذه المبادرة، واتخذت من العلاقات الاقتصادية مع الجانبين ركيزة لأفشل تلك المحاولة، وقد نجحت الصين بالفعل في وقف تلك المحاولة الأمريكية لإدارة جورج بوش الابن لإيقاف التغلغل الصيني القوي في آسيا. من جانبها سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراك قيمة الإطار الرباعي للتعامل مع التطورات الاستراتيجية في آسيا. ومن ثم سعت إدارة بوش إلى بناء خليط من الشراكات العسكرية والاستراتيجية حول الصين.^٦ واستندت في محاولاتها لإعادة إحياء الحوار الأمني إلى العوامل التالية :

* القاسم المشترك بين الأربع دول هو احتواء التهديدات الصينية، وجميعها لديها خلافات مع الصين حول قضايا مختلفة، وترى في ذلك التحالف وسيلة لاحتواء النفوذ الصيني المتزايد.

فالهند تعارض مبادرة الحزام والطريق بسبب مشروعاتها الفرعية التي تتمثل في مبادرة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني نتيجة لمروره عبر أراضي كشمير

وجامو المتنازع عليها بين الصين والهند بسبب بناء الصين طريق في وادي "دوكلام" المتنازع عليه مع بوتان، والتي أضافت قوات هندية في تلك المنطقة الحدودية وقد حاولت منع الصين من بناء الطريق بحجة مروره بأراض تتبع بوتان، والتي تحافظ على علاقات تاريخية وثيقة مع الهند وتتعاون معها في تحديد سياستها الخارجية.^{١٧} أما اليابان فتجمعها مصالح متضاربة مع الصين جعلت من غير المرجح حدوث انفراجة في العلاقات على المدى القريب، حيث انقسم الطرفان حول نهجهم تجاه كوريا الشمالية، كما أن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي يتخوف من توسيع الصين لنفوذها العسكري والاقتصادي في جميع أنحاء آسيا، بينما أراد آبي مواجهة ذلك بقدرات وتحالفات دفاعية.^{١٨} كما أنه على الرغم من أن التجارة الثنائية الصينية-اليابانية بلغت عام ٢٠١١، ٣٤٥ مليار دولار، إلا أنهما تتجادلان حول الجزر غير المأهولة في بحر الصين الشرقي، والتي على أثرها أعلنت الولايات المتحدة أنها ستلتزم بالتزاماتها بموجب المعاهدة الأمنية تجاه اليابان، وحثت الجانبين الياباني والصيني على ضبط النفس، وذلك خلال زيارة قام بها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ليون بانيتا لليابان خلال العام ٢٠١٢.^{١٩} أما استراليا فتتخوف من كثرة عمليات التجسس من الجانب الصيني عليها، بينما الولايات المتحدة لديها مخاوف من تصاعد النفوذ الصيني، ومن ثم مثلت تلك الخلافات الدافع الأكبر لتلك الدول الأربع لإحياء المبادرة.

* هذا بالإضافة إلى أن هذا التحالف يُعد من المنظور الإيديولوجي تحالفاً ديمقراطياً يناهض الشيوعية التي تتبناها الحكومة الصينية.^{٢٠}

* كما أن الدول الأربع تسعى لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية، حيث تطرح نفسها كبديل للسياسات الاقتصادية الصينية التي تمول مشروعات البنية التحتية بتكاليف باهظة.^{٢١}

كما أنه على الرغم من أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما أعربت عن ترحيبها بالصعود الصيني. حيث أعرب الرئيس الأمريكي مراراً وتكراراً عن أن "الولايات المتحدة ترحب بصعود الصين"، ووصف العلاقة بين

الصين والولايات المتحدة بأنها العلاقة الثنائية الأكثر أهمية في العصر الحالي. إلا أن التحول في القوة الاقتصادية للصين كثنائي أكبر اقتصاد في العالم أثر على العلاقات الأمريكية- الصينية فمع استمرار الصين في اكتساب القوة الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، شعرت الولايات المتحدة بانها تحت ضغط كبير، وكان يجب على البلدين مواصلة التكيف مع هذا الواقع الجديد والسعي إلى التوازن في علاقتهما. لكن مع تقديم وزيرة الخارجية آنذاك "هيلاري كلينتون" استراتيجية "التحول نحو آسيا" حينها أدرك الباحثين الصينيين النية الأصلية للسياسة في تحديد إعادة توازن عام للاستراتيجية والتركيز مع انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وعارضت بكين بشدة "المحور الاستراتيجي في آسيا"، الذي اعتبره الكثيرون سياسة أحتواء تستهدف الصين. ودفع رد فعل الصين بالولايات المتحدة إلى موقف دفاعي، حيث تبنت مجموعات المصالح الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية والجيش الأمريكي مواقف صارمة بشأن الأمن السيبراني، وإنشاء الصين لمنطقة تحديد الدفاع الجوي لبحر الصين الشرقي وجهودها لاستصلاح الأراضي في بحر الصين الجنوبي.

ومن الناحية التجارية، بدأت الشراكة عبر المحيط الهادئ كاتفاقية تجارة محايدة لكنها تطورت لاحقاً إلى ثقل موازن لتوسع الصين الإقليمي. عندما أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في أوائل عام ٢٠١٦. حيث رأت الإدارة الأمريكية لباراك أوباما أنه محاولة لإعادة صياغة قواعد المشاركة العالمية، وبالتالي جعل الشراكة عبر المحيط الهادئ كإنجاز سياسي في نهاية الفترة الثانية لإدارته. غير أن العلاقات الصينية- الأمريكية في عهد باراك أوباما أتسمت أيضاً بدرجة من التعاون البناء. حيث أدت التطورات التي أعقبت شراء الصين الضخم لسندات الخزنة الأمريكية، وتوسيع الحوار الاقتصادي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، إلى حدوث حالة من التعاون غير مسبوق. كما تجنب الطرفان بث الخلافات الإيديولوجية المباشرة، والخوض في الأحداث السياسية الحساسة مثل فضيحة وانغ ليجون وإفشاء إدوارد سنودن.^{٢٢}

ثانياً: القضايا المتعلقة بأزمة تايوان وحقوق الإنسان والنزاع التجاري في العلاقات الأمريكية الصينية في عهد ترامب

(أ) النزاع التجارى الأمريكى-الصينى

بعد فوز ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠١٧، كانت على أجندة قراراته إعادة النظر في السياسات التجارية كأولوية رئيسية، حيث وصف ترامب الصين كمتلاعب بالعملة، وقال أنه سيعيد وظائف التصنيع من الصين إلى الولايات المتحدة، ويُجبر رجال الأعمال الأمريكيين على إعادة النظر في خططهم الاقتصادية، وذلك سعياً لخفض العجز التجارى لبلاده مع الصين من خلال تدابير جديدة شملت ضرائب على واردات المنتجات الصينية الرخيصة ورفع المزيد من القضايا التجارية ضد الصين سواء في الولايات المتحدة أوفى المنظمة العالمية للتجارة. وأعتبر كلاً من وزير الخارجية الأمريكي السابق "ويلبر روس"، ورئيس مجلس التجارة الوطنى للبيت الأبيض "بيتر نافارو"، أن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ كان له عواقب على الشركات الأمريكية التي أفلست، بينما أصبحت الشركات الصينية هي المسيطرة على السوق الأمريكية، ومن ثم أنتقدوا انضمام الصين للمنظمة.^{٢٣}

ولجأت إدارة ترامب لوضع العقوبات أمام الصادرات الصينية بهدف تقليل العجز في ميزانها التجارى، والعمل على تعزيز صادراتها والمحافظة على حيوية صناعاتها، بما يحقق معدلات نمو مقبولة.^{٢٤} فقد فرضت الولايات المتحدة عام ٢٠١٨ رسوم إضافية بنسبة ٢٥% على ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من الواردات الصينية التي أحتوت على تقنيات مهمة، وردت الصين على ذلك بأن فرضت رسوم إضافية بنسبة ٢٥% على نفس قيمة المنتجات الأمريكية المستوردة.^{٢٥} وفى إطار تعزيز ممارسات واشنطن بشأن القضايا الاقتصادية مع الصين، فقد هاجم ويلبر-روس ما وصفه بالحمايية الصينية والتلاعب بالعملة، وذلك في المنتدى الاقتصادى العالمى لعام ٢٠١٨ فى دافوس. وتم تعزيز ذلك بشكل أكبر بعد إطلاق تحقيق حول طلبات نقل الملكية الفكرية من قبل

تضايبا العلاقات الصينية- الأمريكية وأثرها على مستقبل النظام الدولي" دراسة فترية دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠٢١" نصحى أحمد محمد الرحمن أبوالعينين

الصين، وإعلان الإدارة عن رسوم جمركية بنسبة ٣٠% على السلع المستوردة مثل الألواح الشمسية والغسالات.^{٢٦}

وقد بلغ حجم العجز التجارى الأمريكى مع الصين عام ٢٠١٨، ٤١٨.٩٥٣.٩ مليار دولار، بعدما كان يبلغ ٣٧٥.١٦١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٧، بزيادة بلغت ٤٣٧.٩٢٠ مليون دولار، والجدول التالى يوضح حجم الصادرات والواردات الأمريكية ونسبة العجز التجارى الأمريكى مع الصين منذ عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠ (بالمليار دولار):-

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	عجز التجارى الأمريكى
٢٠١٧	١٢٩.٩٩٧.٢	٥٠٥.١٦٥.١	-٣٧٥.١٦١.٩
٢٠١٨	١٢٠.٢٨٩.٣	٥٣٩.٢٤٣.١	-418.953.9
٢٠١٩	106.447.3	451.651.4	-345.204.2
٢٠٢٠	124.648.5	435.449.0	-310.800.5

-unitedstates Department of Foreign Trade Website

<https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html>

ومن الجدول السابق (جدول رقم (١)) يتضح لنا تصاعد حجم العجز التجارى عام ٢٠١٨ كما سبق وشرحنا، لكن عام ٢٠١٩ أنخفض حجم العجز التجارى إلى ٣٤٥.٢٠٤.٢ مليار دولار ويعود ذلك إلى توصل الطرفين في نهاية يونيو ٢٠١٩، وعلى هامش اجتماعات قمة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية، لاتفاق بشأن التوتر التجارى بينهما، فقد قررت الولايات المتحدة إيقاف التعريفات الجمركية التي كانت تعتزم فرضها على السلع الصينية، وإزالة القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من بيع منتجاتها إلى شركة هواوي الصينية، إحدى عمالقة صناعة التقنية في العالم.

كما أسفرت المفاوضات عن إعلان الصين نيتها تخفيف حدة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة من خلال شراء المزيد من المنتجات الأمريكية في محاولة منها لتضييق الفجوة في العجز التجارى الأمريكى مع الصين.^{٢٧} وفي ١٣ ديسمبر ٢٠١٩

توصل الطرفان لاتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي تضمن إلغاء تدريجي للرسوم، وقامت الصين بإنفاق ما يقرب من ٥٠ مليار دولار لشراء سلع زراعية أمريكية، وذلك بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي السابق نفسه، وهو ما انعكس على حجم التبادل التجاري بين الطرفين عام ٢٠٢٠، فبعد أن كانت الصادرات الأمريكية تبلغ عام ٢٠١٩ ٢٠٦.٤٤٧ مليار دولار، ارتفعت عام ٢٠٢٠ لتبلغ ١٢٤.٦٤٨ مليار دولار، كما وصل العجز التجاري الأمريكي عام ٢٠٢٠ إلى ٣١٠.٨٠٠ مليار دولار، بعد أن كان يبلغ ٣٤٥.٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، كما أنه كان قد بلغ ذروته عام ٢٠١٨ ووصل إلى ٤١٨.٩٥٣ مليار دولار كما هو واضح في الجدول رقم (١)

ومقابل الالتزامات الصينية، وافقت الإدارة الأمريكية على إلغاء رسوم جمركية بنسبة ١٥% على بضائع بقيمة ١٦٠ مليار دولار. ويتضح من بنود اتفاق "المرحلة الأولى" حالة التقدم البطيء في مجالات تحرير التجارة بين الولايات المتحدة والصين، حيث أن التخفيضات سألقة الذكر توضح أن غالبية التعريفات الجمركية التي تم فرضها من قبل الجانبين مازالت كما هي، حيث أن الولايات المتحدة كانت لاتزال تفرض رسوم تصل نسبتها إلى ٢٥% على منتجات صينية تصل قيمتها إلى ٣٦٠ مليار دولار سنوياً، ما يعني أن الحمائية الجزئية وفق المرحلة الأولى من الاتفاق ستظل سارية حتى توقيع المرحلة الثانية.^{٢٨} غير أنه بعد نجاح الرئيس الصيني شي جين بينج في استضافة مجموعة من الدول التي تمثل أكثر من ٣٠% من الناتج العالمي الخام وأكثر من ثلث سكان العالم، لحضور النسخة الثانية من المنتدى الذي يركز على المبادرة التي كان قد أطلقها الرئيس الصيني نفسه بعنوان "الحزام والطريق"، أطلق الرئيس الأمريكي السابق ترامب سيلاً من الانتقادات المناوئة للصين، معلناً قطع المفاوضات التجارية فوراً مع بكين، وفرض حزمة جديدة من الرسوم والضرائب على المنتجات التجارية الصينية بنسب تراوحت بين ١٠% و ٢٥%، وهو ما ناهز ٢٥٠ مليار دولار على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية،^{٢٩} وقد فشلت الإدارة الأمريكية السابقة لترامب في بناء تحالف واسع

لمواجهة النمو الاقتصادي لبكين نتيجة لسياسة ترامب القائمة على "أمريكا أولاً"، كما أدت حروبه التجارية والتكنولوجية مع بكين إلى تقويض العلاقات الأمريكية-الصينية،^{٣٠} فقد كان أقوى إدعاء يتعلق بالنموذج الاقتصادي الصيني هو سرقة حقوق الملكية الفكرية والسرقة الإلكترونية، حيث أشنكت الشركات الأمريكية من نقل تكنولوجيا الشركات الأمريكية بوسائل قانونية وغير قانونية إلى الصين، وسرقة الملكية الفكرية من خلال مشروع مشترك قسري لشركات التكنولوجيا الأمريكية مع الشركات الصينية إذا أرادت الشركات الأمريكية الوصول إلى الأسواق الصينية الواعدة. وقدرت تكلفة سرقة الصين للملكية الفكرية الأمريكية بنحو ٢٢٥-٦٠٠ مليار دولار سنوياً للولايات المتحدة إلى جانب فقدان الوظائف للمواطنين الأمريكيين^{٣١}

(ب) قضية حقوق الإنسان في العلاقات الأمريكية - الصينية

منذ تولى ترامب السلطة تصاعدت التوترات بين الجانبين الصيني والأمريكي بسبب اتهام الولايات المتحدة للصين بانتهاك حقوق الإنسان في شينجيانغ، كما خضعت قضية إضطهاد الصين لأقلية الأيغور للنقاش داخل إدارة ترامب منذ عام ٢٠١٨، حيث كان هناك توجه لفرض عقوبات على الصين بسبب اعتقالها عدد كبير من الأقليات المسلمة لديها وعلى رأسها الأيغور الذين يقطنون في مقاطعة شينجيانغ،^{٣٢} كما أصدرت الخارجية الأمريكية في نفس العام تقرير ذكر فيه أن هناك قمع رسمي لحريات الكلام والتجمع والدين والحركة للتبتيين في منطقة التبت والأيغور والأقليات العرقية الدينية الأخرى في شينجيانغ، وأن هناك حالات وفاة لأشخاص كانوا محتجزين في المعتقلات الآخذة في الاتساع، وأن بعض هذه الوفيات كانت قبل عام ٢٠١٨ ولم يتم الإبلاغ عنها إلا بعد فرار المعتقلين إلى دول أخرى. وأفاد المدافعون عن حقوق الإنسان في الصين أن بعض هذه الاعتقالات ترقى لمستوى الأختفاء القسري، حيث لم يتم تزويد العائلات بمعلومات حول مدة الاحتجاز أو مكانه. كما أنتقدت الخارجية الأمريكية في تقريرها عدم تقديم الحكومة الصينية، حتى وقت صدور هذا التقرير، تقريراً شاملاً لجميع القتلى أو المحتجزين فيما يتعلق بالقمع العنيف لمظاهرات تيانانمين عام ١٩٨٩.^{٣٣} وردت بكين على ذلك بالمثل، حيث أصدرت تقرير عن وضع حقوق الإنسان في الولايات

المتحدة عام ٢٠١٨، وذكر التقرير الصيني أن الولايات المتحدة التي تطلق على نفسها المدافع عن حقوق الإنسان لديها سجل في مجال حقوق الإنسان مُعيب وباهت، وازدواجية واضحة في معايير حقوق الإنسان التي تتبعها، وذكر التقرير أيضاً أن الولايات المتحدة تصاعدت فيها تصريحات عدم التسامح الديني عقب انتخابات التجديد النصفى عام ٢٠١٨، وأن نظرية المؤامرة التي تستهدف المسلمين دخلت على نحو متزايد إلى المجال السياسي، وأضاف أن مراقبة الإنترنت في الولايات المتحدة باتت ممارسة شائعة، فبرنامج التجسس (بريسم)، الذي يوظف دون إذن قضائي، يعمل على مدار الساعة، وغيرها من الاتهامات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة.^{٣٤}

غير أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب كانت في حقيقة الأمر إجراءات ضعيفة للغاية، حيث خشيت الإدارة الأمريكية من أن يعرقل فرض مزيد من العقوبات على الشركات الصينية العاملة في شينجيانغ جهود التوصل لصفقة تجارية مع الصين لكن مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية، وتوتر العلاقات بين واشنطن وبكين بعد ظهور فيروس كورونا، تعالت الأصوات داخل الإدارة الأمريكية للتحدث بشكل أكثر علانية عن ضرورة محاسبة بكين لاضطهادها واحتجازها مليوناً من مسلمي الإيغور في معسكرات الاعتقال.^{٣٥} ولاتعد العقوبات الأمريكية مؤثر على أن قضية حقوق الإنسان تعتبر محدد لسياسات ترامب تجاه الصين، ولكنها مجرد استخدام الرئيس الأمريكي السابق لأوراق ضغط لتعزيز وضعه في المفاوضات التجارية مع بكين، وتحسين وضعه في الانتخابات الأمريكية، فالمسؤولين الصينيين المفروض عليهم عقوبات لا يمتلكون أصولاً ذات قيمة كبيرة خارج بكين. هذا بالإضافة إلى أن مفهوم "حقوق الإنسان" يختلف بين وجهة النظر الصينية والأمريكية. فالولايات المتحدة تستخدم "حقوق الإنسان" لتقويض الدول الأخرى من خلال أخترال حقوق الإنسان كمفهوم للحقوق السياسية، والتي يتم تأطيرها دائماً من منظور الديمقراطية الليبرالية الغربية، أي إذا لم يكن لدى بلد ما النموذج الغربي، فهو إذن لا يحترم الحقوق السياسية وبالتالي ينتهك حقوق الإنسان. أما الصينيين فقد أدركوا منذ فترة طويلة الفرق بين

الحرية على الورق، وهي مجال الحقوق السياسية، والحرية في الواقع، وهي حقيقة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ويعد ذلك أحد الأسس الرئيسية للاشتراكية التي كانت متواجدة منذ القرن العشرين. لذلك أنتقدت الصين حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠، وقدمت قائمة من التوصيات التي عكست مفهوم حقوق الإنسان من وجهة النظر الصينية، والتي شملت اجتثاث العنصرية النظامية، ومكافحة التمييز، وحث السياسيين على احترام حقوق الإنسان، وإنهاء التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول. وقوبل ذلك بغضب واضح من الإدارة الأمريكية، حتى أن نجل ترامب (جونيوور دونالد ترامب) أنتقدها.^{٣٦}

(ج) أزمة تايوان في العلاقات الأمريكية-الصينية:-

أثار ترامب، عقب تصريحه بتلقيه اتصال هاتفي من رئيسة تايوان "تساي إنغ ون" لتهنئته بفوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، التساؤلات حول مدى التزامه بسياسة "صين واحدة" تجاه تايوان، كما التزمت بها الإدارات السابقة.^{٣٧} غير أنه في أول مكالمة هاتفية بين الرئيسين الأمريكي ترامب (السابق) والصيني شي في فبراير ٢٠١٧ أكد ترامب على احترام سياسة الصين الواحدة.^{٣٨} ولكن في يونيو عام ٢٠١٨ قامت الولايات المتحدة بأفتتاح مجمع جديد لمكاتبها في تايوان، وهو مادفع عدد من المسؤولين المعارضين لسياسة ترامب لتقديم استقالتهم، وقد أعتبرت بكين أن تصرف واشنطن غامض وغير مفهوم، فإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على السلام والعلاقات الجيدة مع الصين، يجب أن تجعل مواقفها متناسقة نحو تايبيه وبكين، ونتيجة لسياسات ترامب تجاه تايوان الغير مفهومة شجع ذلك بسوء الفهم حول التزام أمريكا بأمن تايوان وخاصة بعد التوترات عبر مضيق تايوان^{٣٩} وقيام الرئيس السابق ترامب بتوقيع قانون الدفاع الوطني في ديسمبر ٢٠١٨، والذي يسمح للبنيتاجون بإرسال سفن حربية إلى تايوان، فضلاً عن اعتماد واشنطن مبيعات قطع غيار مقاتلات إف-١٦، وطائرات عسكرية أخرى لتايوان قيمتها نحو ٣٣٠ مليار دولار. كما وافقت إدارة ترامب على منح الشركات الأمريكية التراخيص اللازمة لبيع التكنولوجيا الخاصة ببناء الغواصات لتايوان.^{٤٠} كما تصاعد التوتر بين بكين وتايبيه عقب قيام

رئيسة تايوان بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية، وسط اعتراضات من الحكومة الصينية، واستنكر ترامب رد فعل الصين الراض للتقارب الأمريكي- التايواني، كما أعلن أن بلاده ليست مُلزَمة بحسبان تايوان جزءاً من الصين الموحدة.^{٤١} ودفع ذلك بكين إلى تصعيد أنشطتها العسكرية عبر المضيق، فقد قامت بإجراء العديد من المناورات الحربية عبر مضيق تايوان، وحذر تقرير تابع لوكالة المخابرات الأمريكية عام ٢٠١٩ من أن بكين تبني قواتها البرية والجوية والبحرية لتحقيق قدرة أكبر لغزو تايوان.^{٤٢}

وعلى الرغم من الأفتراض الضمني من أن القادة الصينيين يقومون بذلك بهدف منع تايوان من الاستقلال عن بكين، وعدم لجوئها للقوة العسكرية بفرض التوحيد، إلا أن مجلس النواب الأمريكي أقر بالإجماع في مايو ٢٠١٩، قانون ضمان تايوان، والذي يعرب عن دعمه لتايوان، ويحثها على زيادة إنفاقها الدفاعي. كما أقر مجلس النواب الأمريكي قانون مماثل بأغلبية ٤١٤ صوت مقابل لا صوت، يؤكد استمرار الدعم الأمريكي الشامل لتايوان.^{٤٣}

وفي يوم ٢٢ أكتوبر من العام ٢٠٢٠ تصاعدت التوترات بين واشنطن وبكين مع إعلان وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) عن موافقة على صفقة بيع لـ ١٠٠٠ من أنظمة هاربون للدفاع الساحلي من طراز بوينج إلى تايوان، في صفقة وصلت قيمتها إلى ٢٠٣٧ مليار دولار، مادفع بكين إلى التهديد بفرض عقوبات على الشركات الأمريكية المتورطة في بيع أسلحة أمريكية لتايوان. أما تايوان فقد أعلنت أن الأسلحة كانت للمساعدة على تحسين قدراتها الدفاعية للتعامل مع أي تهديد محتمل، وأنها لا تسعى للدخول في سباق تسلح مع الصين.^{٤٤}

وبالرغم من ذلك أعلن وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو عن رفع القيود المفروضة على الاتصالات بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم التايوانيين. ومن ثم عمدت إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب لدعم تايوان، من خلال إمدادها بالأسلحة، وسن القوانين لمساعدتها على التعامل مع الضغوط الصينية وتعد تلك

القضية هي القضية الأكثر حساسية في العلاقات الصينية الأمريكية، نظراً لأهمية تايوان بالنسبة لبكين.

ثالثاً : أثر الخلافات الأمريكية - الصينية على مستقبل النظام الدولي

(أ) أزمة كورونا على العلاقات الأمريكية-الصينية

أدى تفشى ماسمى بفيروس كورونا إلى توتر في العلاقات الأمريكية- الصينية، حيث ظهر الفيروس في مدينة ووهان الصينية في يناير من العام ٢٠٢٠، وأعقبه تبادل للتصريحات من الجانبين الصينى والأمريكى وتبادل للاتهامات حول أصل الفيروس ونشأته، فقد تبنى الطرفين نظرية المؤامرة حول كيفية تفشى الفيروس ،فقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بأنه من المحتمل أن فيروس كورونا لم ينشأ في مدينة ووهان الصينية ،بل إن الجيش الأمريكى هو من قام بنشره في المدينة. بينما ظهرت آراء أمريكية تؤكد أن الفيروس تسرب من معمل للأسلحة البيولوجية في مدينة ووهان الصينية،^{٤٥} وبعدها كانت هناك مفاوضات بين الطرفين الأمريكى والصينى تهدف إلى التوصل للمرحلة الثانية من الاتفاق التجارى، جاءت جائحة كورونا لتقلب الموازين، وتزيد من حدة النزاع القائم بين البلدين،والذى كان قد بدا أن وتيرته قد أنخفضت قليلاً، وبدلاً من ذلك استعد الطرفان لصراع طويل المدى،لن تعتمد فيه أحدهما على الأخرى كما كان من قبل، حيث عمدت كلاً منهما إلى محاولة إيجاد بديل.^{٤٦}

وقد عكست الأزمة نجاح القيادة الصينية في التعامل معها، كما عكست قوة الاقتصاد الصينى وقدرته على تحمل الأزمات مع تحقيقه معدلات نمو وقت الأزمة. فبالرغم من أن الاقتصاد الصينى هو أول اقتصاد تضرر من تفشى وباء كورونا، إلا أنه تعافى سريعاً من أثر الفيروس، متجاوزاً جميع التوقعات، حيث سجل الاقتصاد الصينى وقت الأزمة معدل نمو بنسبة ٢.٣%، مما جعله الاقتصاد الوحيد الذي سجل معدل نمو إيجابي وقت الأزمة.^{٤٧} كما ساعدت إجراءات احتواء الفيروس الصارمة والإغاثة

الطارئة للشركات على تعافي الاقتصاد الصيني سريعاً، حيث سجل الاقتصاد الصيني في الثلاث أشهر الأخيرة من العام ٢٠٢٠ معدل نمو بلغ ٦.٥%^{٤٨}.

وعلى خلاف الاقتصاد الصيني، فقد سجل الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ تراجعاً حاداً لم تشهده البلاد منذ عقد، وذلك مع دخول الإغلاق بهدف احتواء انتشار الفيروس، مسجلاً انكماش قدره ٤.٨% وفقاً للأرقام الرسمية.^{٤٩} حيث فشلت الإدارة الأمريكية السابقة لترامب في مواجهة فيروس كورونا وتداعياته، ويعود ذلك إلى أنها الدولة الأكثر اتباعاً للنظام الرأسمالي في مجال الرعاية الصحية، والأقل اعتماداً على دور الدولة فيه.^{٥٠}

لكن عكست المؤشرات الاقتصادية المتواترة تحسناً طفيفاً في الاقتصاد الأمريكي، فقد تحسنت ثقة المستهلك، كما تسارع قطاع الإنتاج، وفي بداية عام ٢٠٢١ بدأ الكونجرس يستعد لتميرير حزمة إعانة من الوباء بقيمة ١.٩ تريليون دولار.^{٥١} هذا بالإضافة إلى أن نمو الواردات الأمريكية قد سجل أعلى مستوياته بمعدل تجاوز ١٠%، كما عادت الصادرات للنمو من جديد. لكن هذه المؤشرات لا يبدو أنها جأت بالصورة نفسها بالنسبة لصناع القرار الأمريكي، حيث أن النمو في العجز التجاري يشير إلى أن عودة الصناعة الأمريكية والمصانع الأمريكية للعمل لم تزل متأثرة بالجائحة، حيث قفز العجز التجاري الأمريكي إلى ١٨.٩% في يوليو ٢٠٢٠ إضافة إلى أن معدل الدين العام الأمريكي سيتجاوز هذا العام (٢٠٢١) ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، فضلاً عن تصاعد النزاع التجاري الأمريكي الصيني عقب تفشي الفيروس.^{٥٢} فاتباع الصين لاستراتيجية سياسية عالمية لدعم اقتصادها وإنقاذ عملتها "اليوان" من الهبوط في ظل أزمة كورونا العالمية، وشرائها حسب المراقبين- لاسهم شركات أمريكية وأوروبية في مصانعها، صعد من تبادل الاتهامات الأمريكية للصين بنشر الفيروس، في حين ردت الصين بأن الولايات المتحدة تضخم من واقع الفيروس داخلها، وهدفت من وراء ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية. ويبدو أن أزمة فيروس كورونا قد ساهمت في توتر العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الصينية- المتوترة- وأنها ستساهم في خلق أزمت متلاحقة بين الجانبين.^{٥٣}

(ب) انعكاس الخلافات الأمريكية-الصينية على مستقبل النظام الدولي:-

أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين لا يعتبران حلفاء بشكل واضح، فهم لا يشتركون في مصالح جوهرية أو قيم سياسية، فضلاً عن أن مفاهيمهم للنظام العالمي تتصادم بشكل كبير، فهناك العديد من القضايا، خاصة في شرق آسيا، تتسبب في تصادم بين مصالح الولايات المتحدة والصين بشكل مباشر، لكن الولايات المتحدة والصين لا يُعتبران خصوماً أيضاً، حيث تنظران إلى التهديدات المتبادلة بينهما على أنها تهديدات أيديولوجية أو أمنية لا سبيل إلى تغييرها. ومن ثم، فمع وصول الرئيس الأمريكي السابق ترامب للرئاسة الأمريكية، ورفع شعار "أمريكا أولاً"، سعت الصين وروسيا إلى تشكيل تحالف استراتيجي لا يسعى لجنى مكاسب مالية، أو سياسية، أو حتى عسكرية على المدى القصير فقط، ولكنه يضع الولايات المتحدة وقيادتها للنظام الدولي نصب عينيه. ويقوم التحالف على رؤية صينية وروسية مشتركة، مفادها أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعمل على الحد من قوتها وتسعى للسيطرة على مناطق نفوذها.^{٥٤} لذا، حكم سعى الصين لتحقيق أهدافها الكبرى لسياستها الخارجية سمتين أساسيتين هما الثبات والاستمرارية، حيث يراقب القادة الصينيين الوضع الدولي برؤية وحذر، ويعمل صانع القرار الصيني على التحليل العلمي الدقيق لمختلف التداعيات الجيوسياسية المعقدة، والإعداد البراجماتي للسياسات على الصعيدين الخارجي والداخلي، في ظل عالم أصبح يتسم بتغير متسارع في أنساق القوة وموازينها، وفي شبكات المصالح وتقاطعاتها، ما يستوجب قدر من ضبط النفس الإستراتيجي والمرونة التكتيكية.^{٥٥} خاصة مع ما تشهده علاقاتها مع الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة من تصاعد وتيرة التوتر ومجالات النزاع بين الدولتين،^{٥٦} فكانت من أبرز القضايا التي تفاقمت في الآونة الأخيرة، هو أنتشار فيروس كورونا، فمن الواضح أن تلك الأزمة ستجعل العلاقات بين الطرفين تؤول إلى تنافس جيوسياسي عالمي على ترعب عرش الهرمية الدولية، بعد أن كانت محسومة، وبشكل صارم، للولايات المتحدة. ومن ثم سيشهد النظام العالمي بعد كورونا تحولات مهمة على مستوى الهيمنة العالمية، وذلك من خلال إعادة توزيع القوى والتحالفات الدولية على نحو جديد.^{٥٧} كما تفاقم النزاع

التجارى بين الولايات المتحدة والصين الذى كان له تأثيره السلبى على الجانبين، كما أثر بالسلب على الاقتصاد العالمى. فالولايات المتحدة والصين هما أكبر اقتصادين في العالم، حيث تعد الولايات المتحدة أكبر اقتصاد متقدم، والصين من اكبر الاقتصادات النامية في العالم. وبالتالي تصبح العلاقة الإيجابية بين الجانبين هي مفتاح الاستقرار والازدهار والتنمية في العالم، أما اندلاع الخلافات والأحتكاكات التجارية بين الجانبين تؤثر بالسلب على الاقتصاد العالمى.^{٥٨} فالشركات الأمريكية التي تمارس أنشطتها في السوق الصينية ستواجه صعاب استثمارية والتي ستزيد بشكل تدريجي، وستضعف فرص ولوج شركات جديدة تستهدف السوق الصينية.^{٥٩} كما أنه طبقاً لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكى، فقد أمتد الأنخفاض في الصادرات الأمريكية إلى الصين من ٩% في نهاية ٢٠١٧ إلى ٦% في مايو ٢٠١٩، أي بنسبة ٣٣%. ومن ١٢.٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٨ إلى ١٠.٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٩، أي بنسبة بلغت ١٩% في غضون عام كامل.

وقدرت دراسة قامت بقياس أثر التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة على الاقتصاد الأمريكى باستخدام مروونات التجارة في إطار نموذج التوازن العام، قدرت الخسائر في الدخل الحقيقى ٧.٢ مليار دولار، أي قرابة ٠.٠٤% من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى. كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات من الرسوم الجمركية لم تكن كافية لتغطية الخسائر التي لحقت بالمستهلكين والشركات على حدأ سواء، فضلاً عن الخسائر في التوظيف.^{٦٠} كما تكبدت الصين خسائر أيضاً من حدوث هذه الأزمة على اقتصادها، فمع تصاعدها، تراجعت معدلات التشغيل والتوظيف، والاستثمار والنمو الصناعي والتصدير للأنشطة الاقتصادية التي تستهدف السوق الأمريكية. وسيترك ذلك التراجع آثاره الانتشارية على باقي القطاعات المتشابكة مع هذه الأنشطة، وسيؤثر ذلك في هيكل الأسعار النسبية في السوق الصينية.^{٦١}

أما ما يتعلق بالاستيرادات الصينية من الأسواق الأمريكية، فإن قيام الصين بفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية قد جعلت هذه الأخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية، والأثر الأكبر هي ما آلت إليه التوترات التجارية في إعادة تفكير

الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها وبالتالي سينعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي من المتوقع أن ينخفض بنسبة ١.٣٪ بحلول عام ٢٠٢٣ بسبب الرسوم الجمركية المفروضة بين الولايات المتحدة والصين.^{٦٢}

فمنذ عام ٢٠١٨ تبادل أكبر اقتصادين في العالم فرض رسوم جمركية على بضائع بعضهما البعض تصل قيمتها لمليارات الدولارات، ما أثر على اقتصاد كلا البلدين، وأثر بدوره على الاقتصاد العالمي، وأضر بالأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم. وظل الرئيس الأمريكي السابق ترامب يتهم الصين منذ توليه السلطة بممارسات تجارية غير عادلة وبسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية، وساد تصور في الصين بأن الولايات المتحدة تحاول كبح جماح نهوضها الاقتصادي^{٦٣}

كما تصدرت أزمة تايوان المشهد الدولي خلال الشهور الأولى من عام ٢٠١٩، بعد أن أضحت إحدى العثرات الجديدة أمام تحسن العلاقات الأمريكية-الصينية، خاصة بعد إعلان الرئيس الصينى تمسكه بالخيار العسكرى لضم تايوان للأراضى الصينية، ما دفع برئيسة تايوان بطلب المساعدة من حلفائها، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، للدفاع عن سيادة تايوان في مواجهة الصين، مُتهمة حكومة بكين بشن "حملة متعمدة" لتقويض الديمقراطية في بلادها برفضها التحاور مع حكومتها.^{٦٤} كما مثلت قضية حقوق الإنسان أحد أبرز القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة والصين، فقد أتهجت واشنطن في عهد ترامب لفرض عقوبات على الصين بسبب القيود التي رأت أنها تفرضاها على الحريات في هونغ كونج، وبسبب ما رآته قمع للأقليات العرقية في إقليم شينجيانغ الصينى.^{٦٥} وكل ذلك أنعكاس للقلق المتزايد من إدراك الصين كتهديد رئيسى للولايات المتحدة، ويُستدل على ذلك بمجموعة من المؤشرات العسكرية والاستراتيجية الخاصة بالصعود الصينى والمُصاحب للتحركات الصينية المقاومة والمتحدية للهيمنة الأمريكية. فمن ناحية، تراكمت مؤشرات سعى الصين لخفض النفوذ الأمريكى في آسيا وزيادة النفوذ الصينى في بحر الصين الشمالية والشرقية والجنوبية بشكل يُمكنها من التحكم في الخطوط البحرية الأساسية. إلى جانب توسع الأنشطة البحرية الصينية وبناء الجزيرة غير الشرعية في بحر الصين الجنوبى، والتحديث العسكرى المتنامى،

والمشاريع الاقتصادية الجغرافية الطموحة التي تهدف إلى السيطرة المحكمة على جيرانها.^{٦٦} وفي ظل سعى الصين إلى الصعود لمرتبة القوة العظمى، اتجهت لتدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي بما لا يهدد أهدافها السياسية المتواصلة في مسيرة التنمية الداخلية.^{٦٧} وتدرك الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تتمتع بوضع القوة الأعظم في النظام الدولي، كأكبر اقتصاد في العالم، وأكبر قوة عسكرية، وأن المستقبل القريب قد يشهد استمرار هذه المكانة. ولكن في الوقت ذاته، ومع استمرار ترعب الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً، فإن الفجوة بينها وبين من يليها أخذت في الانحسار، وهو ما قد يغير حالة الريادة الأمريكية للنظام الدولي، حتى وإن استغرق ذلك سنوات.

الخاتمة

يمكن أن نخلص مما سبق، أن الخلاف التجارى الأمريكي-الصينى كان هو الملف الأبرز في العلاقات الأمريكية- الصينية في عهد ترامب، وأن تلك الخلافات لم تكن جديدة على العلاقات الأمريكية- الصينية، لكنها تصاعدت حتى بلغت حدتها في عهد الرئيس السابق ترامب. فالعلاقات بين الجانبين قبل ذلك كانت متقلبة ما بين التعاون والمنافسة، لكن الصين واجهت في عهد ترامب عدة مشكلات من قبيل تزايد العجز التجارى للولايات المتحدة معها ما ترتب عليه تصاعد النزاع التجارى، بالإضافة إلى البرنامج النووي لكوريا الشمالية، و تصاعد التوتر حول قضية تايوان وحقوق الإنسان إلى جانب النزاعات الإقليمية بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبى. ورغم أن استراتيجية ترامب المحورية كانت ترتكز على محاولة معالجة العجز التجارى للولايات المتحدة مع الصين، إلا أن الخطر الأكبر الذى شكّل مصدر قلق استراتيجى للإدارة الأمريكية على المديين القصير والمتوسط، هو صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية تهدد، على المدى المتوسط، بإسقاط الولايات المتحدة الأمريكية من مكانتها كقوة عظمى. لذا اتخذت الولايات المتحدة سياسة تهدف إلى منع وصول الصين إلى مكانة المنافس الاستراتيجى لها. حيث فرضت الولايات المتحدة في عهد ترامب عقوبات على المسؤولين الصينيين بشأن قضايا حقوق الإنسان في

شينجيانغ وهونج كونج مع زيادة التواصل مع تايوان، كما توقفت صفقة تجارية، عقب انتشار فيروس كورونا، لإنهاء حرب رسوم جمركية مطولة كذلك وعد الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن" باتخاذ موقف متشدد ضد الصين.

وبالتالي،، من المتوقع أن تشهد العلاقات الأمريكية- الصينية توتراً متزايداً عبر مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية وحقوق الإنسان، حيث تعتبر هونج كونج وتايوان من القضايا شديدة الحساسية بين الجانبين. ومن ثم فإن كل طرف سيحاول توجيه العلاقة بما يحقق أقصى مصالح ممكنة في ظل عناصر القوة المتاحة لديه وقدرته على تعبئتها وتوظيفها، أخذاً في الإعتبار جوانب الضعف التي يعاني منها والتي يمكن أن يسعى الطرف الآخر إلى التعامل معها وتوظيفها أيضاً بما يخدم أهدافه ومصالحه. كما سينعكس ذلك على مستقبل النظام الدولي، حيث سينتقل، على المدى المتوسط، إلى التعددية القطبية، تلعب فيه الصين دوراً محورياً مُعتمدة على تفوقها الاقتصادي، بالإضافة للمنافسة على الذكاء الاصطناعي بجانب الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

١. أميمة على طه، العلاقات الصينية-الأمريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٢، ص٧٧، ٧٦.
٢. جيهان شريف الحديدي، التيارات الفكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين ١٩٩٣-٢٠٠٨، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٧.
٣. جهاد عمر محمد الخطيب، العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون" ٢٠٠٨-٢٠١٥، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ يونيو ٢٠١٦. <https://democraticac.de/?p=32724>.
٤. أميمة على طه، العلاقات الصينية-الأمريكية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص٧٧.
٥. جمال المجابدة، العلاقات الأمريكية-الصينية في ٥٠ عاماً، موقع البيان، أكتوبر ١٩٩٩. <https://www.albayan.ae/opinions/1999-10-17-1.1094392>
6. Baijia zhang , Understanding changes in Sino-U.S. relations from a historical perspective ,springer link , 05 August 2020. <https://link.springer.com/article/10.1007/s42533-020-00048-6>
٧. حنان محمد نمر عياد، العلاقات الصينية-الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة: المتغير في الموقف الأمريكي من انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٧، ص٥.
٨. أحمد دياب، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والأحتواء، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٣، يناير ٢٠٠٦، المجلد ٤١، ص١٧٦.
9. Yu Bin , united states-china relations and regional security after September 11 ,Issue&insights ,vo 2-02 ,pacific forum csis ,April 2002. <https://www.csis.gov>.
١٠. سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الوسط (٢٠٠١-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٨٠.
11. U.S.Relations with Taiwan “bilateral relations fact sheet” ,bureau of east Asian and pacific affairs ,An official website of the united states government ,31 August ,2018. <https://www.state.gov/u-s-relations-with-taiwan/>

تضايا العلاقات الصينية - الأمريكية وأثرهما على مستقبل النظام الدولي "دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠٢١"
نصى أحمد عبد الرحمن أبو العينين

١٢. منة الله محمد طاهر، القدرات النسبية والصراع الدولي: دراسة العلاقات الصينية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١١، ص١٥٢، ١٣٨، ١٣٧.
١٣. جهاد عمر محمد الخطيب، العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون" ٢٠٠٨ - ٢٠١٥، مرجع سابق.
14. david shambaugh ,u.s.-china rivalry in Southeast Asia: Power Shift or Competitive Coexistence ,MIT press direct International Security , May 01 , 2018. <https://direct.mit.edu/isec/article/42/4/85/12193/U-S-China-Rivalry-in-Southeast-Asia-Power-Shift-or>
15. Brahma Chellaney, Japan, India: natural allies. Japan Times, August 16, 2007. <https://www.japantimes.co.jp/opinion/2007/08/16/commentary/japan-india-natural-allies/>
16. Siddharth Varadarajan, Chinese demarches to 4 nations, The Hindu, June 14, 2007. <https://svaradarajan.com/2007/06/14/four-power-meeting-drew-chinese-demarche/>
17. James Griffiths, India, China agree to 'expeditious disengagement' of Doklam border dispute, CNN, August, 29, 2017. <https://edition.cnn.com/2017/08/28/asia/india-china-brics-doklam/index.html>
18. Isabel Reynolds, China-Japan Rivalry Deepens with Abe and Xi on Pace for More Power, Bloomberg News, October 17, 2017. <https://www.bloombergquint.com/politics/china-japan-rivalry-deepens-as-abe-and-xi-on-pace-for-more-power>
19. Kazunori Takada and Chris Buckley, Japan brand name firms shut China plants after protest violence, Reuters, September 17, 2012. <https://www.reuters.com/article/us-china-japan-idUSBRE88F00H20120917>

20. Sudanshu Tripathi, Why India is switching from a Look East to an Act East policy?, ATimes, June 15, 2017.
<https://asiatimes.com/2017/06/india-switching-look-east-act-east-policy/>
21. David Brunnstrom, U.S. seeks meeting soon to revive Asia-Pacific 'Quad' security forum, Reuters, October 28, 2017.
22. John L Thornton, assessing u.s.-china relations under the Obama administration, the brookings institution, August 30, 2016.
<https://www.brookings.edu/opinions/assessing-u-s-china-relations-under-the-obama-administration/>
23. George N. Tzogopoulos, The Evolution of sino-American Relations under Trump, L'Europe en formation revue d'études sur la construction européenne et le fédéralisme, 1, 2017, p.99.
<https://www.cairn.info/revue-l-europe-en-formation-2017-1-page-97.htm>
٢٤. عرفان الحسنى & هبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين: أسبابها وأثارها على الإقتصاديات العربية، صندوق النقد الدولي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، ص ٣٧، ٣٨.
25. Li Jianwei & Ramses Amer, Are china and the U.S Heading for open confrontation?, Institute for security & Development policy, Washington, November 19, 2018. <https://isdpeu.org/publication/china-u-s-heading-open-confrontation/>
26. Breaking the mould: trump's china policy, institute for security & development policy, February, 2018, pp.3.
<https://isdpeu.org/publication/breaking-mould-trumps-china-policy/>
٢٧. عرفان الحسنى & هبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مرجع سابق، ص ٣٩.
٢٨. محمد يوسف، الاتفاق التجاري الأمريكي-الصيني .. مواجهة مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، أبريل ٢٠٢٠، المجلد ٥٥، ص ١٧٠.

قضايا العلاقات الصينية - الأمريكية وأثرهما على مستقبل النظام الدولي "دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠٢١" نصحى أحمد محمد الرحمن أبو العينين

٢٩. لوك فونتييه، طريق الحرير... مشروع الهيمنة الصينية على العالم، موقع جريدة الخليج اليومية، البحرين، ٢٠١٩. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1180565>.
30. minxin pei, A second trump term would be a gift to china, the Austration strategic policy institute blog, 30 october 2020. <https://www.aspistrategist.org.au/a-second-trump-term-would-be-a-gift-to-china/>
31. Anjala kalsie & Ashima Arora, US-china trade war: the tale of clash between biggest developed and developing Economies of the world, management and Economics research journal, November 2019, pp.6, 5. <https://www.researchgate.net/publication/387240206-us-china-trade-war-the-tale-of-clash-between-biggest-developed-and-developing-economies-of-the-world>
٣٢. إيمان فخرى، القضايا الخلافية وأحتمالات التصعيد في العلاقات الأمريكية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٢، أكتوبر ٢٠٢٠، المجلد ٥٥، ص ١٩٩.
33. 2018 Country Reports on Human Rights Practices: China (includes Tibet, Hong Kong, and Macall)-China, U.S Department of state, 2018. <https://www.state.gov/reports/2018-country-reports-on-human-rights-practices/china-includes-tibet-hong-kong-and-macall-china/>
٣٤. سجل حقوق الإنسان بالولايات المتحدة عام ٢٠١٨، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة جمهورية الصين الشعبية، صحيفة الشعب الصينية، ٢١ مارس ٢٠١٩. <http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2019/0321/c31663-9558371.html>
٣٥. إيمان فخرى، القضايا الخلافية وأحتمالات التصعيد في العلاقات الأمريكية - الصينية، مرجع سابق، ص ١٩٩.
36. Bradley Blankenship, the u.s. should take china `s human rights advice, cgtm, 14 nov, 2020. <https://news.cgtn.com/news/2020-11-14/the-u-s-should-take-china-s-human-rights-advice-vp39zm2gvk/index.html>
37. Michael Spirtas, Hey Washington Experts-Don't Roll Your Eyes Over Trump, Roll up your sleeves, the Rand Blog, January 12, 2017.

<https://www.rand.org/blog/2017/01/hey-washington-experts-dont-roll-your-eyes-over.html>

38. Derek Grossman, why China should feel good about Taiwan, therandblog, February 22, 2017.

<https://www.rand.org/blog/2017/02/why-china-should-feel-good-about-taiwan.html>

٣٩. علا سعدى، ترامب يلعب لعبة خطيرة في مضيق تايوان، موقع الرئيس نيوز، ٢٦ يولييه ٢٠١٨.

<https://www.alraeesnews.com/17453>

٤٠. هشام بشير، قضية تايوان في العلاقات الأمريكية-الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٦،

أبريل ٢٠١٩، المجلد ٥٤، ص ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨.

٤١. المرجع السابق، ص ٢٥٨.

42. Ted Galen Carpenter, Washington needs to take seriously Beijing's growing Determination about Taiwan, cato Institute, Washington, June 18, 2019.

<https://www.cato.org/commentary/washington-needs-take-seriously-beijings-growing-determination-about-taiwan>

43. Shirley Tay, As US-China relations sour, Taiwans value as a "chest piece" may rise, CNBCLLC, Jun 11, 2019.

<https://www.cnbc.com/2019/06/11/as-us-china-relations-sour-taiwans-value-as-a-chess-piece-may-rise-.html?&qsearchterm=taiwan>

44. Taiwan says it is not seeking arms race with china after new U.S. arms sale, CNBCLLC, Oct 22, 2020.

<https://www.cnbc.com/2020/10/22/taiwan-says-it-is-not-seeking-arms-race-with-china-after-new-us-arms-sale.html?&qsearchterm=taiwan>.

٤٥. إيمان فخرى، القضايا الخلافية وأحتمالات التصعيد في العلاقات الأمريكية-الصينية، مرجع

سابق، ص ١٩٨، ١٩٩.

قضايا العلاقات الصينية- الأمريكية وأثرهما على مستقبل النظام الدولي "دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠٢١"
نصى أحمد محمد الرحمن أبو العينين

٤٦. يوب دافيس & ولينج لينج وى، كيف يهدد الخلاف الأمريكي-الصيني بحرب باردة جديدة، عرض: سارة عبدالعزيز، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٦ يوليو ٢٠٢٠.
<https://futureuae.com/ar/mainpage/Item/5683/>
47. Yanz Hong Huang, the Environmental Challenges of China's Recovery after Covid-19, Time, USA, February 2, 2021. <https://time.com/5935138/chinas-environment-economic-recovery/>
48. Karishma Vaswani, Covid-19: China's Economy picks up, bucking global trend, BBC News, 18 January, 2021.
<https://www.bbc.com/news/business.55699971>
٤٩. فيروس كورونا: الاقتصاد الأمريكي يشهد أسوأ تراجع منذ عام ٢٠٠٨، بي بي سي نيوز، ٢٦ أبريل ٢٠٢٠.
<https://www.bbc.com/arabic/business-52481466>
٥٠. منار الشوريجي، لماذا تعجز أمريكا عن مواجهة فيروس كورونا؟، المصري اليوم، ٢٩ أبريل ٢٠٢٠.
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/>
51. Olivia Rockeman & Yue Qiu & Alexander McIntyre, U.S. Economic Recovery shows steady Improvement in latest Data, Bloomberg, March 1, 2021.
<https://www.bloomberg.com/graphics/recovery-tracker/>
٥٢. العجز الكبير والكساد الكبير، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ٦ سبتمبر ٢٠٢٠.
<https://www.aleqt.com/2020/09/06/article191856.html>
٥٣. أبو الفضل الإنساوى، دور المؤثرات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد كورونا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، المجلد ٥٥، ص ١١، ١٠.
٥٤. محمد محمود السيد، تحالف روسي-صيني لإزاحة الولايات المتحدة من صدارة النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٦، أبريل ٢٠١٩، المجلد ٥٤، ص ٢٩٠.
٥٥. سامي السلامي، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧، المجلد ٥٢، ص ١٩.
٥٦. إيمان فخرى، القضايا الخلافية وأحتمالات التصعيد في العلاقات الأمريكية-الصينية، مرجع سابق، ص ١٩٨.

تضايا العلاقات الصينية - الأمريكية وأثرهما على مستقبل النظام الدولي "دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠٢١" نصحى أحمد محمد الرحمن أبوالعينين

٥٧. حسام بوتاتى & مقتدر خان & ماجد القيسى & محمد حيدر & فاضل الزعبي، عالم ما بعد الكورونا: ديناميات متجددة لرسم نطاق عالمى جديد، مركز صنع السياسات الدولية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، ٣٠ مايو ٢٠٢٠، ص ٩.
٥٨. ماريان سعيد، عامان من الصراع.. هكذا أنتهت حرب الرسوم الجمركية بين أمريكا والصين، الوطن نيوز، ١٦ يناير ٢٠٢٠.
- <https://m.elwatannews.com/news/details/4530290>
٥٩. محمد يوسف، الاتفاق التجارى الأمريكى-الصينى .. مرجع سابق، ص ١٧٢، ١٧١.
٦٠. عرفان الحسنى & هبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مرجع سابق، ص ٤٢، ٤١.
٦١. محمد يوسف، الاتفاق التجارى الأمريكى-الصينى .. مرجع سابق، ص ١٧١.
62. Eddy Bekkers & sofia schroeter, An Economic Analysis of the us-china trade conflict , world trade organization ,economic research and statistics division ,26 february 2020.p.31.
63. Nicholas R. Lardy, U.S. – China Economic relations: Implications for U.S. Policy , Brookings, April 25, 2001.
- <https://www.brookings.edu/testimonies/u-s-china-economic-relations-implications-for-u-s-policy/>
٦٤. هشام بشير، قضية تايوان في العلاقات الأمريكية-الصينية، مرجع سابق، ص ٢٥٨.
٦٥. محمود الزاملى ووكالات، تايوان ورقة أمريكية للضغط على الصين، جريدة اليوم السابع، ٣١ مايو ٢٠١٩. <https://m.youm7.com/story/2019/5/31/>
٦٦. نسبية أشرف محمد عبد السمیع، مقاومة الهيمنة في النظام العالمى.. دراسة في أنماط ونماذج مقارنة منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٧٠.
٦٧. محمد نعمان جلال، الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧، المجلد ٥٢، ص ٨.